المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الخميس 17/حزيران/2021 العدد9997

عناوين الصحف العبرية

هآرتس:

- بايدن بعد لقائه مع بوتين: سنعمل على الا تحصل إيران على سلاح نووي.
- تجميد محاكمة نتنياهو لثلاثة اسابيع لتمكين الطرفين من الحصول على مزيد من مواد التحقيق.
- الجيش الاسرائيلي كف عن اجتياح بيوت الفلسطينيين عقب طلب العليا، وعلل ذلك باداة تكنولوجية.
- العليا: ليس لمصلحة السجون صلاحيات لمنع أو تقييد حديث السجين مع المحامي.
- تفتيشات الخرائط تتوقف ولكن المتابعة الاسرائيلية الدائمة ستستمر.
- بعد 12 سنة نتنياهو، كابينت بينيت ولبيد سيتحرك بين الحماسة الزائدة والخوف من تحطيم القواعد.
- ثلاثة نواب يعارضون استقرار الائتلاف للخطر.

يديعوت احرونوت:

- صرخة المزارعين في الغلاف: "حماس لا تزال تقرر جدول اعمالنا".
- "بعد حارس الاسوار أجرينا رهانا: متى سيصل البالون ا لقادم؟".
- تحدي الميزانية.
- مسؤول المنزل في بلفور سيتلقى وظيفة في الليكود.
- الشركات الاسرائيلية والسوق السوداء للقاح الكورونا.
- بايدن وبوتين يلطفان الاجواء.
- سنة الكورونا: ارتفاع مقلق للعنف ضد النساء.

معاريف/الاسبوع:

- الجنوب مرة اخرى يسخن.
- العقيد احتياط يوسي لينغوسكي: يوسي كوهين ارتكب مخالفات ليس لها عذر او مغفرة.
- غانتس يدعو الى رفع الحصانة عن مداولات الكورونا.
- بايدن: اتفقنا على العمل لمنع السلاح النووي عن إيران.
- تاريخ في مقر الكنيست: نائبة صماء.
- ملك المغرب يبعث بتهانيه وتمنياته الطيبة بالنجاح لبينيت.
- الليكود يرفع مشروع حجب ثقة عن الحكومة.
- يلعبون بالنار.

اسرائيل اليوم:

- الازمة جاءت بسرعة: ليس لبينيت اغلبية لتمديد منع "لم شمل العائلات".
- احباط في الغلاف: "لم يعد ممكنا التجلد".
- إذا كنتم تعانون من الصداع النصفي فسيعترف بكم كمعوقين.
- "الحرائق تضر أكثر من الصواريخ".
- سموتريتش عن بينيت: لو ربط بآلة الكذب لانقطعت الكهرباء عن اسرائيل.
- مطار بن غوريون يشكل نقطة ضعف: خطر فيروس الكورونا لم ينقضي بعد.

الخبر الرئيس –الساحة السياسية – اسرائيل اليوم – من دانييل روت افنيري:

الازمة جاءت بسرعة: ليس لبينيت اغلبية لتمديد منع "لم شمل العائلات"

معركة بين الائتلاف والمعارضة على قانون "لم شمل العائلات" الذي لم يطرح على جدول الاعمال في اللجنة التنظيمية للكنيست.

وذلك ظاهرا في اعقاب التخوف في الائتلاف من أن القرار لن ينال الاغلبية. وكان التخوف بان احزاب اليسار والموحدة ستعارض، واحزاب اليمين في المعارضة لن تؤيده.

عمليا، القانون هو "نظام طوارئ" يمنع منح المواطنة الاسرائيلية او الاقامة في اسرائيل لفلسطينيين من سكان الضفة أو قطاع غزة هم ازواج لمواطنين اسرائيليين. وكونه نظام طوارئ، فانه يستوجب التنديد كل سنة، فيما يكون للائتلاف ثلاثة اسابيع لإقراره. وتطلع الائتلاف هو للبحث في المسألة المتفجرة في لجنة الخارجية والامن، حيث لا عضوية للنواب من الكتل العربية، بما في ذلك الموحدة. وعمليا يفترض بالبحث ان يجرى بمشاركة لجنة الداخلية التي يترأسها النائب منصور عباس.

ومع ذلك في الليكود اقترحوا المساعدة في تمديد نظام الطوارئ. فقد غرد النائب ميكي زوهر بان "الائتلاف الغى البحث في اللجنة التنظيمية بشأن منع لم شمل العائلات. فهم ببساطة غير قادرين على حماية دولة اسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. سنوافق على مساعدتهم إذا ما وافقوا على أن يساعدونا في قانون تسوية الاستيطان الفتي في يهودا والسامرة".

في السنة الماضية، صادقت اللجنة المشتركة للجنة الخارجية والامن ولجنة الداخلية على تمديد مفعول نظام الطوارئ الذي يسمح لوزير الداخلية بمنع لم شمل العائلات. وذلك في ضوء شهادات المخابرات في أن العديد من العمليات الانتحارية كان يشارك فيها فلسطينيون دخلوا الى اسرائيل في إطار لم شمل العائلات.

وتبعا لذلك، في الليكود هاجموا حكومة بينيت – لبيد بانها ضعيفة ولا تستطيع تمديد النظام الامر الذي يعرض الدولة اليهودية للتصفية.

هآرتس – افتتاحية – 2021/6/17

فككوا بؤرة أفيتار

بقلم: أسرة التحرير

يُعرف إخلاء بؤرة افيتار كعبوة ناسفة، تربض على عتبة رئيس الوزراء نفتالي بينيت. ويزعم انه إذا ما قرر اخلاءها فسيتبين خائنا لقيم ناخبيه والموالين له، وإذا ما امتنع عن ذلك سيعد خارقًا للقانون، ليس سوى رسول المجرمين الذين اقاموا البؤرة.

المعضلة السياسية لا تحتاج إلى تفسيرات. هذه حكومة جديدة ترتبط بروابط هزيلة من شأنها أن تتمزق مع كل لمسة غير حساسة. كل عمل تتخذه يتحول على الفور الى اختبار مصيري. في هذه الأثناء اجتازت الحكومة الجديدة بحكمة اختبار غزة ومسرحية العبث التي تسمى رقصة الاعلام.

إن اخلاء افيتار ابسط بكثير لأنها تقوم على أرض قانونية مستقرة ولا حاجة لأن تثير علامات استفهام على الاطلاق. صاحب السيادة في المنطقة، قائد المنطقة الوسطى أصدر بحكم صلاحياته امر تحديد للبؤرة. ومع الأمر هو أن كل المباني التي توجد في داخل المنطقة المحددة غير قانونية، ويجب اخلاؤها ولقائد المنطقة توجد الصلاحيات لاستخدام القوة لتنفيذ الامر. ادعاء الرئيس السابق بنيامين نتنياهو في أن الأمر صدر بدون صلاحيات وتفعيله يتطلب مصادقة رئيس الوزراء، هو ادعاء كاذب.

وزير الدفاع بيني غانس الذي توجه اليه نتنياهو بطلب تعليق الاخلاء حتى استيضاح مكانة الأرض التي اقيمت عليها البؤرة غير القانونية، أجابه كما يجب: "لا توجد تعليمات في القانون تقرر بأن اصدار أمر التحديد في منطقة يهودا والسامرة يتطلب مصادقة رئيس وزراء".

تؤكد الادارة المدنية هي الاخرى أن المباني في البؤرة أقيمت بشكل غير قانوني، بمعنى أنها أقيمت من دون قرار من مجلس التخطيط الأعلى في الإدارة، ومن دون مخطط هيكلي خاضع للتسوية. من هنا لم تُعطَ للجمهور امكانية رفع الاعتراضات.

والمعنى هو أنه حتى لو تبين بان الارض ليست خاصة، وهو ادعاء يطرحه المستوطنون، فإقامة البيوت، وشق الطرقات، والربط بالكهرباء وباقي اعمال البناء التي تمت في الموقع هي مخالفات جسيمة تفترض قبل كل شيء ازالة المباني، واعادة الوضع الى سابق عهده.

يجب أن يفحص أيضًا لماذا يتلبث الجيش الإسرائيلي، ولا ينفذ فورًا الأمر الذي نشره هو نفسه، حتى لو كانت الشرطة تعيش في ضائقة قوى بشرية يصعب عليها تنفيذ الأمر بذاتها.
الصاروخ المتفجر الذي فكر نتنياهو بدفنه للحكومة الجديدة يميز كل طريقه الملتوية والحيل التي استخدمها كي يخدم مصالحه، ويثبت أن الحكومة والدولة لا يمكنهما العيش من دونه. أما بينيت الذي يعرف جيدًا المتهم جنائيًا، ونجح في اسقاطه فيتعين عليه أن يعطل هذا العائق الخطير، عليه بداية أن يفكك البؤرة. هذا لن يكون خنوعًا سياسيًا، بل طاعة للقانون.

يديعوت– مقال افتتاحي – 2021/6/17

إعادة الأبناء

انساني مقابل انساني

بقلم: أوفير دايان

(المضمون: اعادة الأبناء ليس قضية خاصة بعائلات غولدن، وشاؤول، والسيد ومنغستو. هي موضوع كل اسرائيلية واسرائيلي، وكل محب للعدل في العالم. وهي لن تكون انتصارًا عسكريًا وسياسيًا فقط، بل انتصار العدل والاخلاق على الظلام والشر).

بدأ هذا الاسبوع عهد جديد في دولة اسرائيل. بعد 15 سنة، 12 منها متوالية، ترك بنيامين نتنياهو ديوان رئيس الوزراء. الوزراء جدد، ولكن التحديات قديمة. وهذه الحكومة التي يتحدث فيها أعضاؤها الجدد عن مساعدة انسانية للفلسطينيين بشكل دائم، ملزمة بوضع الموضوع الانساني الأشد جسامة، ربما والاكثر اهمالًا في اسرائيل في رأس سلم اولوياتها: اعادة الأبناء الأربعة من غزة.

هدار غولدن، واورون شاؤول، وهشام السيد وابرا منغيستو موجودون في أسر منظمة الارهاب حماس منذ سنوات عديدة. قد لا يكون جثمانا هدار غولدن واورون شاؤول موضوعًا جذابًا مثل جندي حي موجود في الاسر، ينتمي ابرا منغيستو وهشام السيد الى طوائف ذات نفوذ سياسي طفيف. صحيح، بعض من عائلاتهم تحدثوا ضد تحرير مخربين مقابل الأبناء، وهذا يتعارض مع المفاهيم السياسية الثابتة لكل اصناف الناس – ولكنهما يستحقان العودة الى الديار. يستحقان الكفاح في سبيلهما.

المجتمع الاسرائيلي اسير مفهوم أنه إذا ما حررنا مخربين . بمن فيهم اولئك الذين تلطخت ايديهم بدم الكثير من الإسرائيليين . سنتمكن من تحرير الابناء. هذا كذب. معادلة مخربين مقابل الأبناء معادلة فرضتها علينا منظمة ارهاب اجرامية، ونحن تبنيناها من دون تشكيك ومن دون طرح اسئلة. صفقة شاليط كانت خطأ، وصفقة مشابهة اليوم ستكون هي

الاخرى خطأ. هذه صفقة لا أخلاقية، بل تدل على الضعف، وتضع حياة عدد لا يحصى من الاسرائيليين الأخرين ممن قد يقعون ضحية الارهاب الاجرامي قيد خطر المخربين المحررين.

إن الحكومة الجديدة ملزمة بتغيير هذه المعادلة. فلا مزيد للقتلة مقابل الأبناء، بل معادلة بسيطة: انساني مقابل انساني. مثلًا اعادة الأبناء مقابل ادخال أنواع معينة من المنتجات الى قطاع غزة. لا يدور الحديث عن أدوية، أو خدمات تمس بالسكان الغزيين إذا لم يتم ادخالها، بل منتجات ترف ندخلها نحن بوفرة الى القطاع. لا يوجد سبب، أو مبرر اخلاقي يجعلنا نفعل أي شيء يتجاوز التزاماتنا الدولية في الوقت الذي يكون فيه ابناؤنا في الأسر.

الحكومة الجديدة ملزمة بتغيير شيء آخر، وهو معاملة عائلات الاسرى: لا مزيد لمعاملتها كمصدر ازعاج، كمواطنين لا يفهمون شيئًا ويعرقلون فقط عمل السياسيين والجيش، بل لهم الحق في أن يعرفوا ويؤثروا. كان يخيل في السنوات الاخيرة أنه تجذر مفهوم بان العائلات مدينة بشيء ما للقيادة السياسية، واعليها "أن تتصرف بشكل لطيف" كي تبذل الجهود لتحرير الأبناء. حتى عندما فعلوا ذلك، كاد لا يتم أي شيء. هذه المعادلة هي الأخرى مغلوطة؛ فالقيادة السياسية مدينة للعائلات بالشروحات. فهي التي دفعت الثمن الأغلى، سواء كان الابن حيًا أم لا. ينبغي أن يعتذر النواب والوزراء أمامهم على عدم نجاحهم، وأن يدقوا ابوابهم، ويطلبوا منهم المزيد من الوقت لاستكمال المهمة، وليس العكس.

الاهم من كل ذلك هو أن اعادة الابناء ليس قضية خاصة بعائلات غولدن، وشاؤول، والسيد ومنغيستو. هي موضوع كل اسرائيلية واسرائيلي، وكل محب للعدل في العالم. وهي لن تكون فقط انتصارًا عسكريًا وسياسيًا، بل انتصار العدل والاخلاق على الظلام والشر.

قسم التقارير والمقالات

معاريف – مقال – 2021/6/17

يلعبون بالنار

بقلم: تل ليف رام

(المضمون: بعد شهر من نهاية الحملة، اذا لم يسجل حتى الان انجاز سياسي – سيبدو ان الطريق الى هناك ستكون طويلة وهي ستتضمن على ما يبدو جولات تصعيد اخرى).

تعلن القيادة الامنية والسياسية في اسرائيل أن سياسة الرد تجاه قطاع غزة تغيرت، وأن ما كان . حتى حملة حارس الاسوار – لن يكون. ولكن مع كل الاحترام للتصريحات، فهذه السياسة

ستختبر مع الوقت – وفي الميدان. فهي تتشكل سواء من القرارات السياسة، أم الردود العسكرية، فيما أن التقدير المتوقع في المدى القريب هو أن تتحدى حماس هذه السياسة. ومن هنا فاحتمالات التصعيد ستكون اعلى.

في الماضي كانت حالات أغارت فيها طائرات قتالية لسلاح الجو على اهداف لحماس ردًا على حرائق اشعلت في غلاف غزة نتيجة إطلاق بالونات حارقة. ولكن لم تكن طريقة العمل هذه ثابتة، واسرائيل غيرت مرات عديدة ردود فعلها كي تمتنع عن التصعيد.

في غارات سلاح الجو ليلة أول أمس حافظت اسرائيل على المدى والتوازن، واختارت ضرب اهداف بنى تحتية لحماس لم تكن مأهولة عند الغارة، ولا تعد اهدافًا نوعية. الموقف في الجيش الاسرائيلي وبخلاف الماضي سيواصل الجيش هذه المرة الرد بشكل ثابت ومنهجي ضد استمرار الارهاب من القطاع.

وبالتالي، مع استمرار اطلاق البالونات سيواصل سلاح الجو الهجوم في القطاع. ولما كانت الفجوات واسعة لاتزال بين اسرائيل وحماس في كل ما يتعلق بالتفاهمات بعد الحملة، فاحتمال التصعيد وحصول مواجهة جديدة أعلى بكثير من احتمال التوصل الى تسوية.

ولكن تغيير السياسة تجاه القطاع لا يرتبط بطريقة استخدام القوة العسكرية فقط. فالقسم الآخر من المعادلة التي تسعى اسرائيل إلى تغييرها يرتبط بالقناة السياسية. من ناحية اسرائيل لم تنهِ الحملة الاخيرة بعد بإنجاز سياسي يضمن الهدوء والاستقرار الامني لمواطني اسرائيل عامة وسكان الجنوب خاصة. فإسرائيل تطرح هذه المرة شروطًا اكثر تصلبًا كي تصل الى تسوية في القطاع: حل مسألة الاسرى والمفقودين، وآلية رقابة أكثر تشددًا على الاموال والبضائع التي تدخل الى القطاع.

هذه الشروط لا تعتزم حماس قبولها، ومن الصعب أن نرى في هذه المرحلة توافقات بين منظمة الارهاب وحكومة اسرائيل الجديدة. وعليه فاذا ما قررت اسرائيل هذه المرة ان تقف عند المبادئ التي تقررت: المعابر تبقى مفتوحة بشكل ضيق، ومجال الصيد لا يتسع، والمال القطري لا ينقل وغيرها؛ وبالتوازي لا ينجح المصريون في محاولات الوساطة، وسلاح الجو يواصل الهجوم في القطاع، فالتصعيد التالي هو مسألة وقت فقط.

حتى لو سعت اسرائيل إلى تغيير الاتجاه السياسي، أو العسكري حيال القطاع، فان من يتوقع حلولًا سحرية سريعة سيخيب ظنه. فالطريق للوصول الى غاية سياسية هدفها احلال الهدوء والاستقرار الحقيقي في الجنوب لا يزال طويلا. صحيح أن حماس عدو ضعيف، ولكنها عنيدة ومتطرفة، ولا تعتزم التنازل بسهولة.

الحملة الأخيرة على الرغم من تسويقها النشط على أنها ناجحة، إلا أنها لم تحقق الأهم: التغيير في وعي العدو بحيث لا يكون مستعدًا لأخذ قرار المخاطرات بمواجهة عسكرية أخرى مع الجيش الاسرائيلي. بعد شهر من نهاية الحملة، إذ لم يسجل حتى الان انجاز سياسي – يبدو أن الطريق الى هناك ستكون طويلة، وهي ستتضمن على ما يبدو جولات تصعيد اخرى.

من حق الحكومة الجديدة بالتأكيد ان تطلب الصبر من الجمهور، بشرط واحد هو أن هذه المرة حقًا تكون طريق سياسية تعرض اتجاهًا آخر. وعليه فعلى الحكومة البرهان فقط.

هآرتس – مقال – 2021/6/17

الجيش الاسرائيلي كف عن اجتياح بيوت الفلسطينيين عقب طلب العليا، وعلل ذلك بأداة تكنولوجية

بقلم: ينيف كوفوفيتش وهاجر شيزاف

(المضمون: في اعقاب التماس قدمته منظمات حقوق انسان أمر القاضي ملتسر الجيش الاسرائيلي "بأن يكون مستعد لاحتمالية أنه سيكون عليه عرض صيغة التعليمات التي تعطى للجنود، والتي في اطارها يقوم الجنود كل ليلة بدخول بيوت في الضفة الغربية بغرض تسجيل سكانها ووصف البيوت من الداخل والخارج).

تعليمات قائد المنطقة الوسطى الجنرال تمير يدعي بالكف عن اجتياح بيوت الفلسطينيين في الضفة الغربية بغرض جمع المعلومات، باستثناء حالات استثنائية نشرت بعد أن أمر نائب رئيسة المحكمة العليا حنان ملتسر الجيش بأن "يكون مستعد لاحتمالية أنه سيكون عليه أن يعرض صيغة الأوامر" حتى شهر آب. الجيش الاسرائيلي قام بإجراء تعديلات تمكنه من عدم نشر اجراءات الاقتحامات، وتعفيه من تداعيات الجمهور التي قد تثيرها هذه الاقتحامات.

الاجراءات التي تم الغاءها تسمى باللغة العسكرية "رسم خرائط للمباني"، يدخل فيها الجنود في كل ليلة الى بيوت فلسطينيين غير مشتبه فيهم بأي شيء بغرض تسجيل سكان البيت ووصف المبنى. في الجيش وصفوا الغاء هذا الاجراء، كخطوة انسانية استهدفت "التقليل من المس بروتين حياة السكان". وقالوا إن التغيير بدأ "على خلفية تطور الأدوات العملية والاستخبارية في منطقة يهودا والسامرة".

النقاشات في المحكمة العليا يوم الاحد الماضي تناولت الالتماس الذي قدمته في آذار 2020 جمعية "يوجد حكم" وجمعية "اطباء من اجل حقوق الانسان" وستة ملتمسين فلسطينيين، الذين طالبوا بتغيير التشريع بصورة تمكن الجيش من اقتحام بيوت الفلسطينيين فقط بأمر

قضائي. وقد طلب الملتمسون ايضا الكف عن التفتيشات الى أن يتم تنفيذ التعديل بتشريع عسكري، باستثناء حالات استثنائية وملحة. القاضي ملتسر اضاف بأنه "ليس فيما قيل اعلاه ما من شأنه أن ينتقص من امكانية مطالبة الطرفين بالرد على اسئلة اخرى ستطرحها عليهم الهيئة القضائية إذا رأت ذلك من المناسب".

في الجيش الاسرائيلي يعتبرون هذا الاجراء "نشاط عملياتي للدخول الى بيوت فلسطينيين بغرض جمع المعلومات لأهداف امنية مختلفة"، حسب التعريف الذي عرضه ممثلو النيابة العسكرية على المحكمة العليا في 2015 ردًا على التماس سابق حول هذا الامر. وحسب النيابة العامة فان "هذا النشاط لم يكن عرضيًا، بل استهدف تحقيق هدف عملي – استخباري، وتمت المصادقة عليه من مستويات القيادة. اضافة الى ذلك، تم اعطاء تعليمات للجنود وضباط الجيش الذين نفذوا النشاط تعليمات بخصوص طريقة التنفيذ والحساسية المطلوبة لتقليص المس والازعاج لنسيج حياة السكان". واضافوا بأن هذا الامر تم "وفقًا لقوانين الاحتلال العسكري في القانون الدولي".

هذه العملية يُطلب من الجنود في اطارها اقتحام بيوت فلسطينيين في الليل وفجرًا من دون أمر ومن دون معلومات استخبارية تشير الى الاشتباه بتورط سكانها في عمليات إرهابية، أو جنائية. ويُطلب من الجنود اثناء الاقتحام توثيق البيت وسكانه عن طريق الرسم، وأحيانًا التصوير وجمع المعلومات عن السكان وتفاصيل شخصية عنهم، "كل ما يمكن معرفته خلال المكوث لبضع دقائق، أو ساعات في البيت".

يتبين من معطيات مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية في المناطق "اوتشا" التي تم عرضها في الالتماس أنه في 2017 و2018 نفذ الجيش بمعدل 265 عملية تفتيش في الشهر في الضفة الغربية. وفي جمعية "يوجد حكم" جمعوا شهادات عن 128 حالة كهذه، منها 38 حالة قال فيها الفلسطينيون بأن الجنود قد هددوهم لفظيًا أو بالسلاح. وفي 32 حالة تم الابلاغ عن استخدام القوة أو العنف الجسدي. في حالة واحدة فقط قال الفلسطينيون إن الجنود أجبروا أبناء العائلة على الذهاب سيرًا على الاقدام وهم حفاة على قطع زجاج مهشم. وفي شهادة اخرى استثنائية تم الابلاغ عن أحد أبناء عائلة تم إطلاق النار على بطنه. في 27 شهادة تم الابلاغ عن الاضرار بالممتلكات.

وقد قال الملتمسون إنه "من الشهادات التي جمعت وحللت من قبلنا يتبين أن اغلبية حالات رسم الخرائط تم تنفيذها في بيوت اشخاص غير مشتبه فيهم بأي شيء، حيث كان للجنود المشاركين في هذه النشاطات ادراك بأن هذه النشاطات في افضل الحالات ترتكز الى حاجة عامة لجمع المعلومات عن كل بيت فلسطيني في الضفة، وفي اسوأ الحالات استهدفت العملية

اثبات الوجود والتدرب". في الالتماس طلبوا من المحكمة اعطاء اوامر للجيش بأن يكشف للجمهور "الاوامر أو التعليمات أو التوجيهات التي تسري على منفذي عملية رسم الخرائط للمباني في الضفة".

سميح دعنة، وهو أحد سكان الخليل وأب لسبعة اولاد ويعيش قرب مستوطنة كريات أربع، قال للصحيفة إنه في السنوات الاخيرة اعتاد الجنود على اقتحام بيته في كل اسبوع. "هذا كان له تأثير على الاولاد، خاصة عندما يدخلون في ساعات الليل المتأخرة"، قال. "عندما يكون الولد نائم ويستيقظ ويرى الجندي امامه فهذا يؤثر على نفسيته، وعلى قدرته على اقامة شبكة علاقات سليمة". دعنة تحدث عن حالة فيها أيقظ الجنود أحد أولاده الذي يعاني من ضعف في النظر وطلبوا التقاط صورة له. "لقد حاولت القول لهم بأن له مشاكل في النظر وطلبت منهم تركه. ولكن الجندي اجابني بأن هذا الامر لا يهمه".

واضاف دعنة أنه في بعض الحالات طلب الجنود التقاط صور لأبناء العائلة، وفي بعض الحالات قاموا بفحص بطاقات الهوية وتصوير البيت نفسه. عن قرار الجيش الغاء هذا الاجراء قال: "هذه الخطوة يمكن أن تكون ايجابية جدا بالنسبة لنا. هذا الاجراء موجه الينا بلا نهاية وهو يمس بنا جميعا".

قال أحد سكان الخليل مرشد الكركي: إن الاقتحامات في الليل أمر روتيني منذ زمن. وقد حدث ذلك له ولعائلته "ثلاث مرات منذ العام 2019، بفرق زمني يبلغ خمسة – ستة اشهر تقريبا" حسب قوله. في كل هذه الحالات دخل الجنود الى بيته في الساعة الثانية فجرًا، وقاموا بتصوير البيت وأبناء العائلة. وذات مرة فعلوا ذلك من دون الطرق على الباب حسب قوله.

"أنت تأتي للتصوير في وسط بيتي من دون أمر، هذا أمر غير طبيعي وغير محترم"، قال الكركي. "اذا اكتشفت ذات مرة أن صور أبناء عائلتي تنشر في الخارج فأنا لا أعرف ما الذي سأفعله. يوجد في اسرائيل قانون، أليس كذلك؟ لذلك، أنا أطلب أن يتصرفوا حسب القانون". وقد تحدث عن تأثير هذه الاقتحامات على أولاده. "هناك شعور بالذعر. بناتي يلتصقن ببعضهن من شدة الخوف. هم يهددون خصوصيتنا من دون أي سبب".

ملتمسة فلسطينية للمحكمة العليا ضد هذا الاجراء وصفت اقتحام بيتها في سلوان في 30 تشرين الاول 2018: "في الساعة الثانية فجرا عندما كان أبناء العائلة ينامون عندما طرق الجنود بقوة على الباب. نحو 12 جندي دخلوا وهم يصوبون سلاحهم وطلبوا مشاهدة بطاقات الهوية"، كتب في الالتماس. "الجنود تعاملوا مع أبناء العائلة بشكل عنيف. وعندما سألهم صاحب البيت لماذا يقومون بالتفتيش أمروه بالصمت". وحسب شهادات الجنود فقد بقوا في البيت بضع ساعات. "ليس قبل أن يقول أحدهم لأبناء العائلة بأنهم سيعودون مرة اخرى".

هذه الاقتحامات وصفت في الشهادات التي قدمها جنود لجمعية "نحطم الصمت" على مدى سنوات. قال أحد الجنود: "رسم الخرائط هو أن تنقض على قرية، أو عدد من القرى، وتأخذ خرائطها وصور جوية لعدد من البيوت وتوزعها داخل الكتيبة". "هكذا يغطون كل القرية، حيث الهدف هو في ليلة أو عدد متواصل من الليالي، أن ندخل الى البيوت كلها، ونرسم كيف تبدو من الداخل، وهذا يصل بعد ذلك الى مخابرات الخليل والسامرة أو أي كان". جندي آخر قال "كل طاقم يتسلم هدف في قرية معينة. كانوا يقولون لنا بالتحديد إنه في هذه البيوت يوجد اشخاص غير متورطين، وأنهم اشخاص غير متهمين بالإرهاب، أبرياء بلغة مغسولة".

"أنا أتذكر أنه ذات مرة أنهم طلبوا منا القيام برسم خرائط وتصوير الناس"، قال أحد الجنود. "قمت بتصوير الاشخاص وبطاقات هوياتهم بالهاتف المحمول. وبعد العملية فعلت ما يجب أن أفعله بهذه الصور ولمن سأحول المعلومات. الضباط قالوا لي إنه لا توجد لديهم أي فكرة عن ذلك. انتظرت بضعة ايام، وبعد اسبوع على عدم قيام أحد بطلب ذلك قمت بحذف هذه الصور".

"شعوري هو أن هذا لا يعنيهم أبدا"، اضاف أحد الجنود. "حسب رأيي، عملية رسم الخرائط هدفها الضغط على الفلسطينيين والدخول الى بيوتهم، وايقاظهم في الليل، وخلق شعور بالملاحقة لديهم. هذا اجراء غير منظم لترسيم المباني، هذا هراء".

ميخائيل سفارد، المستشار القانوني في جمعية "يوجد حكم" قال للصحيفة بعد قرار الجيش الغاء هذا الاجراء: "يبدو أنهم في الجيش فهموا أنه لا توجد أي طريقة للدفاع عن هذه الممارسة المهمة، وربما حتى كان هناك من اعتقد بأنه من غير السليم اخلاقيا الدفاع عنها. مهما كان الامر، قرار الاستجابة لهذا الطلب والغاء ممارسة عسكرية، دون أن تضطر منظمات حقوق انسان الى تقديم التماس للمحكمة العليا من اجل الغاءها، هو أمر نادر جدا. ربما يكون القرار يتعلق بحقيقة أن التماس جمعية "يوجد حكم" وجمعية "اطباء من اجل حقوق الانسان"، الذي يتحدى سياسة التفتيش في بيوت فلسطينيين في الضفة وهو الامر الذي يتم بدون أمر قضائي أو رقابة خارجية. وأنهم في الجيش فهموا أنه من الصحيح أن يظهروا مصغين لمطلب الاصلاح تقلل حجم اقتحام بيوت عائلات فلسطينية".

هآرتس – مقال – 2021/6/17

العليا: ليس لمصلحة السجون صلاحيات

لمنع أو تقييد حديث السجين مع المحامي

بقلم: نتعئيل بندل

(المضمون: مصلحة السجون استأنفت على قرارات سابقة لمحاكم مركزية وقالت إن المكالمات الهاتفية يمكن أن تخدم السجناء لغايات القيام بعمليات جنائية خارج السجن. ولكن قضاة المحكمة العليا قرروا بالأغلبية أن الخدمات القانونية هي حق اساسي ليس من صلاحية مصلحة السجون المس به).

قررت المحكمة العليا أمس أنه ليس لمصلحة السجون صلاحيات لمنع، أو تقييد حديث السجين، أو المعتقل مع المحامي هاتفيًا كعقاب انضباطي، أو خوفًا من اساءة استخدام المكالمة الهاتفية. القاضي حنان ملتسر والقاضية دفنه براك ايرز قالا إنه بهذا السلوك تمس مصلحة السجون بحق الاستشارة للسجين. القاضي يوسف الرون بقي في موقف الاقلية واعتقد أنه يوجد لمصلحة السجون صلاحيات طالما أنه يمكن اجراء تشاور بطرق اخرى. قرار المحكمة العليا اتخذ عقب التماس قدمته مصلحة السجون على ثلاثة قرارات حكم لمحاكم مركزية، وافقت فيها على الالتماسات الادارية للسجناء ابراهيم فراش وايال بن موشيه وينيف زغوري. المحاكم المركزية قررت أن مصلحة السجون لا توجد لها صلاحية لمنع مكالمات هاتفية مع المحامين لأنها لا تعتبر امتياز، بل هي حق اساسي.

في المقابل، قالوا في مصلحة السجون إن حق السجين بالتشاور مع المحامي "لا يتضمن الحق بإجراء محادثة هاتفية بينهما. وبالتأكيد ليس حق مطلق أو غير مقيد". في مصلحة السجون قالوا إنه طالما توجد للسجين امكانية للالتقاء مع محاميه فحقه محفوظ. وقالوا إن السجناء يستخدمون المكالمات الهاتفية من اجل نشاطات جنائية خارج اسوار السجن. النيابة العامة ونقابة المحامين عارضوا موقف مصلحة السجون وسموه "منحدر زلق ينتهك حق الاستشارة".

في قرار المحكمة أمس قالت القاضية براك ايرز إن "مصلحة السجون لم تقم بالإشارة الى تعليمات في القانون تعطيها الصلاحية لمنع اجراء مكالمة هاتفية بين السجناء والمعتقلين وبين محاميهم في الاطار الذي تم فيه الامر". واضافت "حق الشخص أن يكون ممثلًا من قبل محام، والحصول منه على خدمات قانونية حق اساسي معروف في قضائنا. الحق بتمثيل قانوني يجسد الحق الدستوري في الحصول على محاكمة نزيهة، ويعبر عن حرية الانسان في أن يعين لنفسه ممثلًا حسب ما يريد".

القاضي الرون كتب أنه على الرغم من ادراكه لأهمية التشاور مع المحامي، إلا أن القانون يعطي مصلحة السجون صلاحية تقييد المكالمات الهاتفية، لاسيما عندما تكون هناك معلومات استخبارية تفيد بأن المحادثة يمكن أن تؤدي الى نشاطات جنائية. "خلافًا للقاضية براك ايرز، أنا اعتقد أن قانون السجون يتضمن اعطاء صلاحية كافية تمكن مصلحة السجون من

تقييد حق السجين في استشارة المحامي عن طريق الهاتف، مع تحديد الوقت الاقصى للمكالمة"، كتب.

اسرائيل اليوم – مقال – 2021/6/17

فلنقرأ ايمن عودة بالعربية

بقلم: ساره هعتسني كوهن

(المضمون: مثل الانسان الذي يتحول في منتصف الليل الى ذئب، هكذا ايمن عودة المحبب بالعبرية يصبح محرضا خطيرا بالعربية).

النائب ايمن عودة هو أحد النواب العرب المحببين على اليسار في اسرائيل. فهو في واقع الامر كل ما صلوا له، العربي الطيب خاصتهم. كاريزماتي، يقول ما يريدوا ان يسمعوه، يتحدث بلطف، بابتسامة. قبل نحو سنة ونصف رفع تغريدة حطمت ارقامًا قياسية في العطف، في التويتر الاسرائيلي. الى جانب صورته يقرأ قصة لثلاثة ابنائه، كتب: "في نهاية يوم طويل ينبغي وضع التهديدات الوجودية الثلاثة هذه للنوم!".

هكذا هو ايمن عودة بالعبرية. موهوب، ذو حس فكاهي حاد، شخصية تتطلع الى العدل والسلام، انساني، يسار شرعي. هو لا يتنازل ولا يتجاوز الرسالة الايديولوجية، بالعبرية ايضا، ولكنه يحافظ على الحدود الرقيقة والواضحة جدا. هكذا، يرفع رسائل الشراكة اليهودية العربية. "الحكومة تريد التفريق بين اليهود والعرب. هم خاسرون – لنا توجد طريق"، كتب حين كان الميدان لا يزال جريحا من الاضطرابات التي اثار هو نفسه حماستها، بطريقته، بالعربية. تجاه غزة والقدس ايضا يستخدم لغة رقيقة نسبيا. "جئنا الى الشيخ جراح كي ندعم كفاح السكان ضد الطرد"، كتب، "هذا الكفاح هو لكل من يتطلع للسلام، للمساواة وللديمقراطية". من لا يمكنه ان يتضامن مع هذه الرسالة المتصالحة؟ في تغريدة اخرى بالعبرية اطلق سهامه تجاه النائب بن غبير وآريه كينغ، نائب رئيس بلدية القدس – "من المهم أن نذكر بانه يوجد ممثلون للجمهور يشعلون نار العنف ويشجعون القمع، بمن فيهم نواب من الكنيست ونائب رئيس بلدية".

ولكن مثل الانسان الذي يتحول في منتصف الليل الى ذئب، هكذا ايمن المحبب بالعبرية يصبح محرضًا خطيرًا بالعربية. أمس، عندما غمر آلاف الفتيات والفتيان شوارع القدس بأعلام اسرائيل، فيما كانت حماس منشغلة بتهديدات الحرب واحراق حقول سكان النقب الغربي، اجري لقاء صحفي مع ايمن عودة بالعربية، بالطبع، واثار الخواطر. "على الاسوار هنا، تمامًا هنا، سيرفع علم فلسطين والقدس ستكون عاصمة فلسطين المحتلة... شعبنا الفلسطيني سيجعلهم يخجلون وينسحبون من هذه المناطق". ليست رسالة متصالحة، فيما في الخلفية مشاغبون عرب

يحطمون مبنى وزارة العدل في شارع صلاح الدين المجاور. توجد قيادة، فهؤلاء ليسوا مجرد شبان هامشيين يشاغبون، والقيادة خطيرة.

ليست هذه المرة الاولى التي يصبح فيها الطفل المدلل لليسار محرضًا ومثيرًا للتمرد. هكذا حصل في جولة العنف حول المدرجات في باب العامود، فيما ظهر ايمن عودة بالعربية ودعا الى انتفاضة. "... الى أن تكون الانتفاضة الحاسمة التي تنهي الاحتلال وترفع علم فلسطين فوق المسجد الاقصى، فوق كنائس القدس وبوابات القدس المحررة". المشاغبون العرب في القدس، اولئك الذين صفعوا أناسًا أبرياء في القطاع، اولئك الذين سكبوا كأس قهوة ساخن على يهودي مر في الشارع، اولئك الذين نفذوا فتكًا بحق يهودي كان يتجول مع كلبه، وصفهم ببوست آخر بالعربية "شبان القدس الذين يثورون ضد الاحتلال". يا لها من رومانسية. بالمناسبة، هل كنتم تعرفون انهم اعتقلوا مساعد عودة البرلماني ؟ مفهوم ان لا. كان هذا في قلب فترة الاضطرابات، وايمن بالعربية وصف هذا "اعتقال انتقام". أحد لم يسأل ولم يعرف لماذا اعتقل جمال. لان هذا كان بالعربية.

من يريد حقًا ان يعرف من هو النائب ايمن عودة يجدر به الا يزوغ بصره عن ايمن المحبب بالعبرية. فهو يقول فقط ما تريدون ان تسمعوه.

معاريف – مقال – 2021/6/17

انفجار سياسي اضطراري

بقلم: اوريت لفي نسيئيل

(المضمون: يقوض المبنى الائتلافي الجديد الفكرة التي قسمت المجتمع الاسرائيلي الى يمين ويسار وفقا للموقف من المسألة الفلسطينية).

في نهاية سنتين هازتين تحقق الامر الطبيعي – تبادل الحكم في دولة ديمقراطية. يمكن فقط ان نأسف لمسرحية الرعب المعيبة التي نظمها اعضاء الجناح اليميني في الكنيست في موقف تنصيب الحكومة من دون قطرة رسمية وضبط للنفس. ناهيك عن رد رئيس الكنيست المنصرف يريف لفين الهزيل، وعن الخفة التي انتقلت فيها دفة الحكم الى ايدي المنتخب الجديد. اناس امسكوا حتى يوم أمس في ايديهم بالقوة، بالصلاحيات الواسعة وبأسرار الدولة سلموا العصا لمن جاء بعدهم، وكان الحديث يدور عن تبادل في موقع حارس الكتيبة.

ينبغي الامل في أنه بعد رحلة طويلة في قطار الجبال السياسي الذي اندفع بسرعة مبالغ فيها، سيستوعب اللاعبون . في المعارضة وفي الائتلاف – انه لا يمكن ادارة الدولة بهذا الشكل مع الوقت. يجب الهدوء. ومهما بدا هذا المطلب عبثيًا، إلا أنه هدف حكومة بينيت – لبيد

الأول، والفكرة التأسيسية الجديدة لائتلاف الاطراف القصوى. في هذا السياق كان محقًا يئير لبيد حين قال طيلة حملة الانتخابات: لا حاجة لأن يفكر مواطنو اسرائيل كل صباح بحكومة. فهم يفترض بهم أن يناموا جيدًا في الليل، وأن يديروا نظام حياتهم وهم يعلمون بأن الحكومة تعمل من أجلهم، ولا تنشغل بصراعات الأنا وبالبقاء السياسي.

في ظل الرغبة في العودة الى العقل يجري تحول سياسي في إسرائيل، تحول مختلف عن ذاك الذي ربط بين ارئيل شارون وبين شمعون بيرس، وأكبر بكثير من أزرق أبيض برئاسة ثلاثة رؤساء اركان وهاوٍ للملاكمة واحد. في اساس هذين المشروعين قبع الافتراض بأن تداول الحكم ممكن طالما كان يعتمد على بنية حزبية واسعة، وعلى كتلة كبيرة في الكنيست تحظى بثقة جماهيرية لا جدال فيها. لا يزال من السابق لأوانه ان نقرر ما إذا كان قد انتهى عهد الاحزاب في اسرائيل، ولكن واضح أنه طرأ تغيير جوهر. فمعظم الاحزاب في الكنيست لا تجري سياقات ديمقراطية داخلية. الاحزاب في الائتلاف الجديد قطعت شوطًا طويلًا للانتقال من الارتباط على اساس المواقف الايديولوجية الى تعاون يرمي الى خدمة مصالح جماهيرية واسعة.

يقوض المبنى الائتلافي الجديد الفكرة التي قسمت المجتمع الاسرائيلي الى يمين ويسار حيال الموقف من المسألة الفلسطينية. فالارتباط السابق بين راعم وبين رئيس مجلس "يشع" سابقًا يحطم كل المفاهيم القديمة. أدت الاضطرارات السياسية عمليًا الى حركة البندول التي دحرت المجتمع الاسرائيلي الى الاطراف لتغيير الاتجاه. هذا لا يعني ان الحكومة ستتمكن من التملص من التصدي للاضطرار الأمني، وتشهد على ذلك البالونات الحارقة التي أطلقت من قطاع غزة عقب مسيرة الأعلام ورد الجيش الاسرائيلي" ولا للواجب الاخلاقي لوضع حد للنزاع الاسرائيلي – الفلسطيني. ستكون على هذا الائتلاف ضغوطًا من كل صوب ممكن – من الداخل، والخارج ومن العالم كله. وفي نهاية المطاف سيختبر وفقًا لمدى النضج السياسي الذي يبديه شركاؤه قدرة احتوائهم وبالأساس وفقًا لآلية التوازن الداخلي التي تسمح له بأن يؤدي مهامه، ويتخذ القرارات عندما تنشأ خلافات الرأي، ومثل هذه ستثور على نحو شبه مؤكد أسرع مما هو متوقع.

فهل هذا هو الانفجار السياسي الأكبر؟ من السابق لأوانه ان نقدر. الانفجار السابق الذي أدى الى إقامة حزب كديما نشأ عقب السأم الذي شعر به شارون وبيرس، كل منهما تجاه حزبه. كديما لم يدم طويلًا في الحكم لأسباب مختلفة ليس هنا المكان للتوسع فيها. أما الملابسات الحالية فتختلف جوهريًا. لم ينشأ هنا حزب مميز مع منتخب نجوم جرف وراءه الجمهور بوعود لفجر يوم جديد. العكس هو الصحيح، الائتلاف الجديد يشبه بطانية الرقع التي ترمي الى التغطية على آلام الديمقراطية الاسرائيلية.

من الصعب ان نعرف إذا كانت حكومة الاطراف القصوى سترفع اسرائيل الى المسار الطبيعي. فالانتقال من وضع غير طبيعي الى وضع طبيعي ليس سهلًا مثلما لاحظ في الماضي الكاتب أ. ب يهوشع في الصفحات الاخيرة من كتاب "بفض الطبيعية" في موقفه من النزاع الاسرائيلي – الفلسطيني واحتمالات احلال السلام. في نهاية المطاف، "توجد عبثية وعدمية في الاوضاع الطبيعية. فهي تنقصها الذرى الجمالية لأوضاع النزاع"، ومع ذلك توجد فيها طاقة كامنة. في ضوء الواقع السياسي الفوضوي الذي نعيش فيه في السنوات الاخيرة فان واجب البرهان ملقى الآن على الحكومة الجديدة، وليس اقل من ذلك على المجتمع الاسرائيلي كله.

هآرتس – مقال – 2021/6/17

تفتيشات رسم الخرائط ربما ستتوقف
ولكن المتابعة الاسرائيلية الدائمة ستستمر

بقلم: عميره هاس

(المضمون: عقب الغاء تفتيش رسم الخرائط فإن عددًا قليلًا من الفلسطينيين سيستيقظون في الليل مذعورين عندما يقتحم بيوتهم جنود مسلحون يستمتعون بالقوة التي توجد في أيديهم. ولكن المتابعة والرقابة هي محور رئيسي في سيطرة اسرائيل على الشعب الفلسطيني. ويوجد لدى اسرائيل المزيد من هذه الادوات).

التفتيشات العسكرية من اجل "رسم خرائط استخبارية" = وسيلة من وسائل كثيرة تستخدمها اسرائيل من اجل متابعة ومراقبة وجمع معلومات عن الفلسطينيين. فالطرق كثيرة، والمؤسسات التي تنفذ ما يمكن تسميته باختصار تحري دائم عن جميع الفلسطينيين متنوعة وكثيرة. إن التخلي عن طريقة رسم الخرائط الاقتحامية والعنيفة أمر مرحب به بالتأكيد: عدد اقل من الاشخاص، من بينهم اطفال سيستيقظون مذعورين في الليل عندما يقتحم بيوتهم جنود مسلحون يستمتعون بالقوة التي في أيدهم، أو يخفون مخاوفهم بالبنادق المصوبة وبإطلاق اوامر باللغة العربية الركيكة.

ولكن من دون هذه التفتيشات فان آلية التجسس المتعدد الاذرع على الفلسطينيين تستمر وستستمر. جمع المعلومات والمتابعة والرقابة محور رئيس في سيطرة اسرائيل على الشعب الفلسطيني – في اسرائيل نفسها، والمناطق التي احتلتها في 1967، وهي أدوات للتأديب.

هدفها هو جعل الفلسطينيين يمتثلون ويخضعون لسياسة سيطرة اليهود على معظم اراضيهم في الضفة الغربية وفي شرق القدس وفي اسرائيل نفسها، والتعود على دخولهم الى جيوب الحكم الذاتي المحدود في الضفة الغربية وفي غزة، أو الى احياء منفصلة في القدس

والمدن المكتظة التي تمت مصادرة أراضيها داخل اسرائيل. عند الحاجة – طالما أن الفلسطينيين يظهرون أنهم لا يخضعون ولا ينصاعون – فأساليب المتابعة والرقابة وجمع المعلومات تستخدم كعملية تخويف ومعاقبة بوسائل آلية الاعتقال والحكم والسجن، العسكرية والمدنية.

هناك اساليب متابعة وجمع معلومات بريئة ظاهريًا مثل دراسة دقيقة لما يكتب ويقال في وسائل الاعلام الفلسطينية، ومراقبة دقيقة لما ينشر في الشبكات الاجتماعية التي هي ذخر لأي جهاز استخبارات، حتى عندما يتعلق الأمر بمراقبة ما هو مكتوب بشكل علني، وليس مجرد اختراق لحسابات.

ولكن معظم الاساليب الأخرى تخرق الخصوصية وهي عنيفة، ليس عنف جسدي بالضرورة، بل عنف ينبع من علاقة القوة غير المتناظرة بهدف اساءة استغلال ضعف الفلسطينيين لصالح السلطات الاسرائيلية واليهود. واستخدام العملاء في كل المستويات مثل التنصت على الهواتف، والالزام بحمل بطاقة هوية ذكية، واستدعاء لمحادثات في الشباك والتحقيق مع معتقلين في الشباك باستخدام التعذيب أو من دونه، والاعتقال من اجل جمع معلومات وإدانة، مثلًا الصيادين في غزة، أو قاصرين في قرى توجد فيها مظاهرات ضد مستوطنين، واستخدام العصافير في السجن، وارسال اخصائيين نفسيين ومستشرقين وخبراء في الارهاب للحصول على معلومات من سجناء فلسطينيين، واستخدام طائرات مسيرة وبالونات تصوير وكاميرات متابعة على الحواجز.

هناك ايضًا طرق لجمع المعلومات والمتابعة "طبيعية"، هي جزء من علاقات المحتل والواقع تحت الاحتلال مثلما نص على ذلك اتفاق اوسلو: استجوابات "ودية" في مكاتب الادارة المدنية، ولقاءات ومحادثات ثابتة بين شخصيات اسرائيلية رفيعة وممثلي السلطة الفلسطينية، واستجوابات في المعابر الحدودية، والمطالبة بتقديم معلومات كثيرة اثناء تقديم طلبات الحصول على تصاريح التنقل لأغراض علاجية بالأساس. إن مجرد سيطرة اسرائيل على سجل السكان يوفر لها قاعدة بيانات ضخمة عن جميع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ليس فقط مؤسسات رسمية مثل الجيش والشباك ومكتب منسق اعمال الحكومة في المناطق وفروعه والادارة المدنية وادارة التنسيق والارتباط هي التي تنشغل بالتجسس الدائم، بل هناك مؤسسات خاصة ازدادت مؤخرًا تقوم بفعل ذلك مثل مركز المعلومات عن الاستخبارات والارهاب على اسم اللواء مئير عميت، وجمعية رغفيم التي تتجسس على كوخ أو حظيرة أو سلسلة حجرية يقيمها الفلسطينيون على 60 في المئة من اراضي الضفة الغربية (ما يسمى مناطق ج)، و"نظرة على الاعلام الفلسطيني"، وجمعية "ان.جي.أو مونيتر"، والحركات

الاستيطانية المختلفة والنشطاء فيها. يجب على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية أن تشرك بعضها في المعلومات التي جمعتها خلال عملية المتابعة والرقابة التي تقوم بها.

يمكن تصديق قائد المنطقة الوسطى الجنرال تمير يدعي أنه توجد للجيش بدائل تكنولوجية متطورة اكثر. لذلك، هو يسمح لنفسه بالتنازل عن الاقتحامات من اجل رسم الخرائط. ومن المرجح أنه من دون تصميم جمعية "نحطم الصمت" على نشر المعلومات عن اقتحام البيوت لرسم الخرائط الاستخبارية حتى قبل نشر التقرير حول ذلك، ومن دون الاجراءات القانونية التي اتخذها المحامي ميخائيل سفارد وحاجي بنزيمان اللذان يمثلان هذه الجمعية، وجمعية "يوجد حكم" وجمعية "اطباء من اجل حقوق الانسان"، لم يكن الجيش ليتنازل عن هذا الاسلوب.

الاقتحامات الليلية هي وسيلة للتخويف، ولبنة اساسية في آلية السيطرة. من السهل على الجيش والشباك أن يعتبروا الفلسطينيين مشتبهًا فيهم من اجل مواصلة اقتحام بيوتهم في الليل. وبناءًا على ذلك فالتنازل لا يؤلمهما.

واقع العيش الى جانب آلية الرقابة والمتابعة وجمع المعلومات استهدفت التأديب والسيطرة، ليست اختراعًا اسرائيليًا. فرجل القانون والفيلسوف البريطاني جيرمي بنتهام الذي عاش في القرن الثامن عشر قام ببناء نموذج لسجن فعال سماه "بان اوبتيكون" (يرى فيه كل شيء). هذا نموذج معماري يعيش فيه السجناء في غرف مضاءة بدلًا من الزنازين، ويخضعون لمتابعة مستمرة لسجانين يجلسون في ابراج المراقبة.

السجناء لا يرون السجانين، لكن إدراك وجودهم ومجرد المتابعة والرقابة تجعلهم ينضبطون. وقد وسع بنتهام هذا النموذج واوصله الى المستشفيات والمصانع والمدارس على فرض أن زيادة نجاعتها ستفيد المجتمع. الفيلسوف ميشيل فوكو حلل نموذج "بان اوبتيكون" كآلية قوة تمكن من معرفة سلوك المجتمعات في العصر الليبرالي – الرأسمالي، وتقنيات القمع الخفية والمكشوفة التي توجد في أيدي السلطة تجاه جمهور واسع.

إذا كان يوجد في مجتمعات ليبرالية – رأسمالية عادية آليات ديمقراطية تخفف من حدة اختراق الخصوصية لأجهزة المتابعة العنيفة وتحاول تقليص عدد ضحاياها، فانه في واقع غير ديمقراطي في اساسه مثل الاحتلال الاسرائيلي هذا لا يمكن أن يحدث. الـ "بان اوبتيكون" السجن المتطور الذي بنته اسرائيل هو جوهر الواقع الفلسطيني.

هآرتس – مقال – 2021/6/17

بعد 12 سنة نتنياهو، كابينت بينيت ولبيد

سيتحرك بين الحماسة الزائدة والخوف من تحطيم القواعد

بقلم: يونتان ليس

(المضمون: باستثناء الوزراء المخضرمين سيكون في الكابنت خمسة اعضاء جدد ايضا. عضو في الكابنت السابق يقدر أن رئيس حزب يمينا سيضطر الى أن يأخذ في الحسبان غانتس ولبيد والرئيس الامريكي بايدن. مصدر مهني يعتقد أن وزراء مغامرين مثل ليبرمان وساعر يمكن أن يعطوا النغمة).

الحكومة صادقت مساء يوم الاربعاء على تشكيلة الكابنت السياسي الامني الجديد عبر الهاتف. هذا الكابنت يضم 12 عضوًا، بينهم ثلاثة وزراء دفاع حاليين أو سابقين، الى جانب وزيرين للخارجية ورئيس اركان. سبعة وزراء سبق كانوا اعضاء في الكابنت: نفتالي بينيت، يئير لبيد، بني غانتس، افيغدور ليبرمان وجدعون ساعر الموجودون فيه بحكم القانون. ايليت شكيد كانت عضوة في الكابنت في السابق لأنها شغلت منصب وزيرة العدل، وهي تعود الى الكابنت بفضل الاتفاق الائتلافي. وزئيف الكين الذي كان عضوًا في الكابنت هو وزير مخضرم ولديه تجربة، وراكم في السنوات الاخيرة ساعات طويلة كعضو كابنت ومراقب ورئيس للجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست.

في النقاشات السرية يتوقع أن يشارك أشخاص لهم تجربة أقل مثل عمر بار ليف وميراف ميخائيلي ونيتسان هوروفيتس ويفعات شاشا بيتون ومتان كهانا. علاقات القوى بين الاحزاب غير متساوية، وتستهدف تحقيق المساواة بين الكتل في الحكومة الجميلة. هكذا، بينيت ولبيد يمكنهما استخدام الفيتو ضد اقتراحات بعضهما البعض. "هذا صحيح، لا توجد شخصيات امنية رفيعة سابقة في الكابنت الحالي"، اعترف مصدر مختص ومطلع على نشاطاته. "هذا كابنت أقل تجربة، لكن هذه هي دائمًا طبيعة استبدال الحكم".

يوم الاحد الماضي، وقبل لحظة من أن يصبح رئيس المعارضة حاول بنيامين نتنياهو اقناع اعضاء الكنيست بأن من حل محله في المنصب . نفتالي بينيت . سيعرض أمن دولة اسرائيل للخطر. وحسب قوله فان بينيت لن تكون لديه الشجاعة الكافية ليكون قويًا امام الرئيس الامريكي في الموضوع الايراني، ولا يمكنه معارضة تجميد البناء في المستوطنات والقدس، وسيقيد الموساد في نشاطاته السرية. "سأكون مسرورا إذا خاب أملي" قال نتنياهو في الكنيست، "لكن من اللحظة التي ستعود فيها الولايات المتحدة الى الاتفاق النووي فالحكومة الجديدة لن تصادق على عمليات مهمة في إيران لمنع مواصلة التسلح".

تفاخر رئيس الحكومة السابق امام اعضاء الكنيست، لكنه اوضح قبل بضعة ايام لوزير الدفاع الامريكي بأنه "إذا اضطررنا الى الاختيار بين الاحتكاك فيما بيننا (اسرائيل والولايات المتحدة) وبين ابعاد التهديد الوجودي عن اسرائيل، فالخيار الثاني هو الذي سيفوز".

بينيت، حسب تقديره، لا يمكنه فعل ذلك. "لا توجد له مكانة دولية، أو مصداقية، أو قدرة، أو معرفة. ليس لديه حكومة، ولا كلمة تمكنه من معارضة حقيقية"، قال نتنياهو. ولكن مصدر سياسي رفيع استهزأ هذا الاسبوع بأقوال نتنياهو على خلفية سلوكه في كل ما يتعلق بالاتفاق النووي. "خلافًا للجولة السابقة في 2015، نتنياهو بالتحديد لم يفعل هذه المرة الكثير لافشال عودة الولايات المتحدة الى الاتفاق النووي"، قال. "هو لم يذهب لإلقاء خطاب في الكونغرس، ولم يتصادم مع بايدن. تبلور الوعي في اسرائيل بأن العودة الى الاتفاق النووي هي حقيقة واقعة، ويبنون على رزمة تعويضات سخية من الولايات المتحدة". وعلى أي حال، ليس مطلوبًا من حكومة بينيت – لبيد أن تنجح في الامتحانات التي عرضها نتنياهو. ولم تثبت ما إذا كانت ستعمل بشجاعة وتصميم امام حماس وحزب الله أو ايران، أم أنها ستفضل خط معتدل اكثر.

قدّر عضو الكابنت السابق تساحي هنغبي (الليكود) أن حكومة بينيت ستجد صعوبة في أن تضرب على الطاولة في مواضيع حاسمة. "حول إيران، على فرض يتوقع خلافًا بين اسرائيل وامريكا، أنا أقدر أن مثلث القيادة: بينيت . غانتس . لبيد ليس مستعدًا للوقوف امام الادارة الامريكية بالقوة والشعور بالرسالة نفسها التي ميزت نتنياهو"، قال للصحيفة. عضو آخر في الكابنت، ودع منصبه هذا الاسبوع وطلب عدم ذكر اسمه، مدح رؤية بينيت العملية، لكنه قدر أنه سيجد صعوبة في تنفيذ خطوات معقدة. "بينيت شخص جريء وابداعي بطبيعته. ولكن تقديري هو أن مستوى جرأته سيكون أقل بكثير. ومستوى أخذ الولايات المتحدة في الحساب، وغانتس ولبيد سيكون أعلى نسبيًا"، في المقابل، مصدر مهني يعرف اعضاء الكابنت السابق والحالي جيدًا قال: "من المرجح جدًا أنه علينا الخوف من أن الكابنت الجديد سيظهر حماسة زائدة. في الكابنت الحالي يوجد عدد غير قليل من الوزراء المغامرين، بينيت الذي عليه اثبات نفسه سارع أكثر من مرة الى المعركة، وليبرمان المتطرف، وساعر اليميني المتطرف وحتى متان كهانا. وخلافًا للصورة التي يخلقها نتنياهو عن نفسه مؤخرًا، كان عنصرًا مهدئًا في جلسات الكابنت. في حالات كثيرة كان نتنياهو الشخص الاكثر براغماتية في هذه الجلسات. لأن نتنياهو نفسه قرر في حينه عدم مهاجمة إيران".

لم يكن ينوي نتنياهو عقد جلسة الكابنت الاخيرة قبل بضعة أيام من أداء الحكومة الجديدة لليمين. وقد اضطر الى فعل ذلك عقب طلب وزير العدل في حينه غانتس، والمستشار القانوني للحكومة افيحاي مندلبليت. رئيس الحكومة طلب في حينه أن يفرض اجراء مسيرة الأعلام في شرقي القدس خلافًا لموقف الشرطة. وقد أوضح له الاثنان بأن الجهة الوحيدة المخولة بمخالفة قرار الشرطة هي الكابنت. في نهاية المطاف دحرج اعضاء الكابنت السابق حبة البطاطا

الساخنة نحو حكومة بينيت – لبيد التي مكنت من اجراء المسيرة أول أمس. تم اتخاذ القرار من دون عقد الكابنت على الرغم من التوتر الامني. لأن المسيرة جرت حسب مطالب الشرطة، ولم يرغب أي شخص من المستوى السياسي في الاحتجاج على ذلك.

نتنياهو حاول هذا الاسبوع جعل الجمهور يعتقد أن الكابنت في فترة ولايته كان جسمًا مهنيًا. ولكن فعليًا، جهات شاركت في النقاشات قدرت أنه عقد عشر مرات على الأكثر خلال هذه الفترة. عدد غير قليل من اللقاءات كان في ذروة القتال في عملية "حارس الاسوار". "كابنت نتنياهو لم يكن فعالًا، بل كان فظيعًا"، تذكر مصدر مهني شارك في بعض الجلسات. "في البداية كان يضم عشرين وزيرًا واربعة مراقبين. وتم تقليصه بعد ذلك". سبب مهم آخر لم يتم عقد الكابنت بين حين وآخر هو سنة الكورونا،التي ساد فيها هدوء امني نسبي. وحسب اقوال المصدر "صحيح أنه لم يتسرب من الكابنت الكثير في السنة الاخيرة، لكن لا يمكن اجراء نقاشات امنية حساسة في منتدى كهذا". عدد غير قليل من المواضيع، مثلًا مناقشة التحقيق مع اسرائيل في محكمة الجنايات الدولية في لاهاي، تم تحويلها في البداية الى هيئة مقلصة اكثر. احدى الهيئات ضمت الى جانب نتنياهو الوزير يوفال شتاينيتس ويوآف غالنت (الليكود) ورئيس الحكومة البديل غانتس ووزير الخارجية غابي اشكنازي (ازرق ابيض). وبعد أن كان الوزراء يبلورون القرارات كان نتنياهو يحضرها من اجل مصادقة الكابنت عليها.